4 التكيف الهيكلى المستقبلى للزراعة المصرية فى المرحلة القادمة

الدول النامية جميعًا - ومن ضمنها مصر - يعتريها حاليًا أزمات اقتصادية عارمة . حيث اختلت موازين مدفوعاتها ، وتزايد عجز الميزان التجارى ، وانخفضت قيمة عملتها الوطنية ، وازداد معدل التضخم وكذلك البطالة ...

وقد كان من أهم مسببات تلك الأزمات إتباع سياسات اقتصادية خاطئة ، غير مناسبة ، غير متوائمة مع ظروف واحتياجات المجتمع ، قامت على مركزية القرارات وإغفال قوى السوق .

وفي ظل هذه المشاكل ومع تزايد المعاناة والعجز والقصور في مختلف قطاعات الاقتصاد القومى ، أيقنت تلك الدول أن السبيل الفضل للتنمية هو تحرير الاقتصاد القومى ، وإتباع سياسة السوق الحر ، ورفع يد الدولة عن العديد من الأمور الاقتصادية وتحجيم القطاع العام ، وإطلاق حرية القطاع الخاص .

وقد قامت سياسة التحرير الاقتصادى على عناصر عده منها ، إحلال أسلوب التخطيط التأشيرى محل التخطيط المركزى ، حيث يتيح ذلك فاعلية العوامل الاقتصادية - قوى السوق - في توجيه الموارد إلى الاستخدام الأمثل ، خاصة فيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات بين فروع الإنتاج . وذلك ما يطلق عليه التكيف الهيكلى في الاقتصاد القومى .

وحيث يعتبر القطاع الزراعى في مصر هو القطاع الرائد للتنمية الاقتصادية بما يساهم به في الناتج المحلى من جهة ولاستيعابه لمعظم السكان ، من جهة أخرى ، وحيث أن تجارب الفترات السابقة أثبتت عدم جدوى التركيز على القطاع الصناعى

بمفرده – وذلك بالنظر للعجز الغذائي الذى تعانيه كل الدول النامية حاليًا – فإن الأمر يتطلب دفع معدلات التنمية الزراعية في إطار الإصلاحات الاقتصادية الحالية .

والتنمية الزراعية يجب أن تسعى إلى تحقيق هدفين أساسيين هما محورى برامج الإصلاح الاقتصادى بصفة عامه . الأول هو تحقيق أقصى كفاءة إنتاجية في استخدام الموارد الزراعية المتاحة، والثانى تحقيق التوازن والمساواة في توزيع الدخول بين قطاعات الاقتصاد القومى ، وكذلك في تحمل أعباء التنمية .

وتتلخص برامج الإصلاح[10] في نموذجين أحدهما لصندوق النقد الدولى ويطلق عليه " برنامج التثبيت " Stabilization Program ، والنموذج الثانى للبنك الدولى ويطلق عليه " برنامج التكيف الهيكلى " Structural Adjustment Program .

وبصفة عامه تتضمن برامج الإصلاح الاقتصادى تقييد الطلب المحلى بالموارد المتاحة (بمعنى ترشيد الطلب وخفضه في ضوء الإمكانيات المحلية للدولة) وتغيير العرض وهيكل الإنتاج لتجنب العجز الخارجى (لتجنب زيادة الواردات) .

كما تتضمن إجراءات التكيف الهيكلى إعادة النظر في أولويات الخطة وترتيبها وفقًا لاحتياجات المجتمع الحقيقية وأهداف التنمية ، والتى تؤدى إلى تقليل المديونية والاعتماد على الخارج ، وهو ما يعنى أيضًا رفع معدل الاكتفاء الذاتى من الإنتاج المحلى ، وكذلك التركيز على الاستثمارات ذات الإنتاجية العالية . كما أن التكيف الهيكلى للاقتصاد القومى يستلزم تقليص قطاع الأعمال العام واقتصاره على الدائرة التى يخدم فيها أغراض التنمية حيث لا يستطيع غيره القيام بها ، وتطبيق سياسة التخصيصية على عديد من المنشآت .

وقطاع الزراعة نظرًا لما له من خصوصية ومن سابق تدخل الدولة شبه الكامل فيه ، فإن التكيف الهيكلى لهذا القطاع ليتوائم مع سياسة التحرير الاقتصادى يتطلب العديد من الإجراءات الحذرة والمتأنية ، ذلك حتى لا يصاب الإنتاج الزراعى

---

(10) تم إجراء دراسة بمركز التخطيط الزراعى بعنوان " أثر سياسة التحرير الاقتصادى على قطاع الزراعة" – 1992 .

بهزات تؤثر عليه ، كما أن النواحى الاجتماعية في الزراعة متداخلة إلى حد كبير مع نواحيها الاقتصادية .

ومن أهم جوانب التكيف الهيكلى في الزراعة هو العمل على تحقيق ما يلى :-

1- التكيف الهيكلى وتحرير الإنتاج الزراعى :

تاريخيًا ، كان هناك شبه تحكم في التركيب المحصولى ، وسياسة التكيف الهيكلى تستلزم عدم التدخل في نمط الإنتاج ومن ثم التركيب المحصولى ، ليصبح الموجه الأساسى له هو العرض والطلب ، حيث يتجه الإنتاج إلى السلع التى يزداد الطلب عليها بما يعنى حاجة المجتمع إليها ، ومن ثم زيادة سعرها وبالتالى عائد المنتج . ومن الممكن إتباع - اتخاذ - وسائل وأساليب معينه لتوجيه الإنتاج بما يحقق أهداف المجتمع ، ذلك كأنواع الحوافز المختلفة سواء مشجعة للإنتاج أو مثبطة له إذا أريد خفض حجم الإنتاج من محصول معين ومن تلك الأدوات الضرائب والجمارك ومستلزمات الإنتاج .

جدول (4-1)

بعض مؤشرات تنمية القطاع الزراعى

خلال الثمانينيات والتسعينيات

المؤشر	الثمانينيات	التسعينيات
معدل النمو للقطاع الزراعى	٪2.6	٪3.2
قيمة الناتج المحلى الزراعى	4.8 مليار جنيه	13.5 مليار جنيه
نسبة قيمة الناتج المحلى الزراعى إلى الناتج المحلى من القطاعات السلعية	٪25.7	٪28
قيمة الصادرات الزراعية	364 مليون جنيه	1814 مليون جنيه
المساحة الأرضية الزراعية	5.88 مليون فدان	7.4 مليون فدان
المساحة المحصولية	11.98 مليون فدان	14.01 مليون فدان

المصدر : وزارة الزراعة - ندوة " استراتيجية التنمية الزراعة " - فبراير 1992 .

ومن المتوقع – والضرورى – أن تقوم التعاونيات الزراعية بدور أساسى في توجيه الإنتاج الوجهة التى يرغبها المجتمع سواء فيما يغطى الاستهلاك الداخلى من السلع الرئيسية أو احتياجات التصدير ، حيث من الضرورى أن تقوم التعاونيات بتخطيط الإنتاج الزراعى ، لتمثيلها للمنتجين والمجتمع في نفس الوقت .

والتحذير ضرورى من زيادة اتجاه الإنتاج الزراعى إلى السلع الكمالية (كالخضر والفاكهة) التى تحقق دخل أعلى للزراعى والتخلى عن إنتاج السلع الأكثر أهمية سواء للاستهلاك المحلى أو للتصدير ، وذلك يستلزم بذل الجهود في توجيه الإنتاج الزراعى .

ومع تحرير نمط الإنتاج لابد أن تأخذ سياسة التكيف الهيكلى في الاعتبار كافة إمكانيات وأساليب تطوير الإنتاج الزراعى بما يؤدى إلى زيادة الإنتاجية ، وهو الهدف النهائى لعملية التنمية الزراعية .

هذا التطوير يتضمن أسلوب وطريقة الزراعة والتكنولوجيا المستخدمة ، وطرق الرى ، وأنواع البذور ، والأسمدة ، والمبيدات ، أساليب الخدمة ، وطرق جمع المحصول ، ومستوى الميكنة الزراعية المستخدمة . نفس القول في مجال الإنتاج الحيوانى وإنتاج الدواجن والأسماك .

وفي ظل سياسة التكيف الهيكلى لقطاع الزراعة لموائمة سياسة التحرير الاقتصادى لابد أن يستهدف القطاع في مجال زيادة الإنتاجية والإنتاج إلى زيادة الاكتفاء الذاتى خاصة بالنسبة للقمح والسكر والزيوت .

جدول (4-2)

نسبة الاكتفاء الذاتى

من أهم السلع الزراعية الغذائية

عام 1999

السلعة	نسبة الاكتفاء الذاتى	السلعة	نسبة الاكتفاء الذاتى
القمح	65.8	السكر	71.2
الذرة الشامية	56.6	لحوم	60.6
الأرز	116.6	أسماك	75.7
الفول	84.1	زيوت	57.6
العدس	6.8	ألبان	100.0

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب الإحصائى السنوى – يونيو 2002 .

فبالنسبة للقمح يبلغ حجم إنتاج القمح نحو 5 مليون طن سنويًا ، يغطى نحو 65.8٪ من الاحتياجات المحلية . وهناك ضرورة ملحة اقتصاديًا وسياسيًا لتحقيق الاكتفاء الذاتى من هذه السلعة الاستراتيجية .

وحيث تتعدد العوامل المسببة للفجوة القمحية ، والتى منها زيادة متوسط الاستهلاك الفردى، زيادة الفاقد ، تناقص مساحة القمح لانخفاض عائد الفدان ، تختلف أساليب الإنتاج .

ومع سياسة التحرير الاقتصادى وارتفاع أسعار القمح في السوق الحر ، وضمان الدولة لسعر الأردب ، فقد اتجهت مساحة القمح للزيادة لتتخطى 2 مليون فدان سنويًا مما يعنى توقع زيادة الإنتاج زيادة ملموسة . ذلك مع زيادة الإنتاجية إلى قرابة 15–16 أردب للفدان ، ذلك وفقًا لبيانات وزارة الزراعة . كذلك مع العمل على تقليل الفاقد وترشيد الاستهلاك بإلغاء دعم القمح والدقيق ، والتوسع في زراعة القمح في الأراضى الصحراوية بنحو 500 ألف فدان فإنه من الممكن الوصول إلى اكتفاء ذاتى يقدر بنحو 70٪ .

وبالنسبة للسكر ، فتبلغ مساحة قصب السكر نحو 250 ألف فدان سنويًا ، وبنجر السكر نحو 40 ألف فدان ، تعطى نحو 8 ملايين طن قصب ، و650 ألف طن بنجر ، تنتج نحو 850 ألف طن سكر قصب ، 92 ألف طن سكر بنجر .

ومن ثم يبلغ إجمالى إنتاج السكر نحو 940 ألف طن فإن إجمالى الاستهلاك يبلغ نحو 1550 طن ، وتصبح نسبة الاكتفاء الذاتى نحو 60٪ .

ومع سياسة التحرير الاقتصادى ، وعدم الإلزام بدوره زراعية معينه سيتجه الزراع إلى زراعة المحاصيل الأكثر ربحية وهى الفواكه والخضر وفي مقدمتها الموز - الذى ينافس القصب حاليًا بشدة - ، ومن ثم وجب توجيه السياسة الزراعية في هذا الشأن نحو ضمان تحقيق مساحة معينة تزرع بقصب السكر ذلك عن طريق الحوافز السعرية للحفاظ على مساحة القصب في حدود 250 ألف فدان سنويًا . وزيادة مساحة بنجر السكر إلى نحو 150 ألف فدان ، وذلك أيضًا عن طريق الحوافز التسويقية ، مع العمل على زيادة إنتاجية الفدان من كلا المحصولين ، وفي نفس الوقت وضمن سياسة التكيف الهيكلى العمل على خفض معدل الاستهلاك الفردى من السكر من نحو 30.1 كجم سنويًا إلى نحو 28.5 كجم سنويًا . بذلك فإنه يمكن تحقيق معدل اكتفاء ذاتى يقارب 97٪ .

وبالنسبة للزيوت ، فحيث يبلغ إجمالى الإنتاج المحلى من الزيوت نحو 93 ألف طن سنويًا ، يبلغ حجم الاستهلاك نحو 500 ألف طن والواردات نحو 410 ألف طن ، وبالتالى فإن معدل الاكتفاء الذاتى يقارب 20٪ .

ويرجع السبب في ذلك إلى نقص مساحة القطن وفول الصويا حيث يمثلان نحو 80٪ ، 18٪ من إجمالى زيوت الطعام المنتجة محليًا ، وزيت عباد الشمس يمثل نحو 2٪.

وضمن سياسة التكيف الهيكلى للقطاع الزراعى لابد من ضمان زيادة معدل الاكتفاء الذاتى من هذه السلع الاستراتيجية ، ويتأتى ذلك عن طريق تحفيز زراعة عباد الشمس في الأراضى الجديدة في مساحة لا تقل عن 100 ألف فدان ، كذلك

تشجيع التوسع في زراعة فول الصويا ، ذلك عن طريق الحوافز السعرية والتسويقية . مع العمل على تقليل الفاقد من الزيت التموينى والبالغ نحو 20٪ ، 25٪ من كميات البطاقات التموينية . وقد يفضل إخراج الزيت من البطاقة التموينية وطرحه كسلعة حره في السوق . وبذلك من الممكن الوصول إلى اكتفاء ذاتى من الزيوت يزيد عن 50٪ .

2- التكيف الهيكلى وتحرير أسعار السلع الزراعية :

من ضمن العناصر الأساسية للتكيف الهيكلى للقطاع الزراعى ، هو ترك أسعار السلع الزراعية للسوق الحرة ، وهذا التحرير قد يتم على مراحل خاصة بالنسبة للسلع الاستراتيجية كالقمح والقطن وقصب السكر .

والأسعار ضرورة هامة للأداء الاقتصادى ، فهى تؤثر على قرارات المنتجين (القطاع الخاص) ، وقرارات المستهلكين . كما أن الأسعار هى آلية اقتصاد السوق (العرض والطلب) ، وبالتالى فإن الإصلاح الهيكلى للاقتصاد القومى يستلزم إصلاح التشوهات السعرية في الاقتصاد ، وسيادة الأسعار الحقيقية التى تتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب .

ومن ضمن الأسعار التى ستتحرر في الاقتصاد سعر الصرف الجنبى الذى يؤثر على أسعار الصادرات والواردات ، وكنتيجة لذلك الدور الإيجابى للقطاع الزراعى في التجارة الخارجية ومدى تأثير هيكل الصادرات والواردات الزراعية على نمط النمو المتوقع حدوثه .

والأسعار الحقيقة في الاقتصاد تؤدى إلى ترشيد القرارات سواء للأفراد أو المؤسسات فيما يتعلق بتخصيص الموارد ، وتشجيع كل من المنتجين والمستهلكين على الاستخدام الكفء للموارد .

ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أن ترك الأسعار للسوق الحرة سواء أسعار المنتج أو المستهلك سيترتب عليه في المدى القصير عدة اختلالات تأخذ مداها إلى أن تتوازن السوق بعد ذلك وتصبح الأسعار هى أسعار التوازن .

وترك الأسعار للسوق الحرة لايعنى غياب دور الدولة أو المؤسسات المعنية ،

ولكن يجب أن يكون هناك دور لتلك المؤسسات لإحداث التوازن كاتحادات المنتجين أو المصدرين أو التعاونيات وتكوين صناديق لموازنة الأسعار تخدم كل من المنتجين والمستهلكين والمصدرين ، مع عدم السماح بالاحتكار .

3- التكيف الهيكلى وتحرير تسويق السلع الزراعية :

من ضمن جوانب سياسة التكيف الهيكلى للقطاع الزراعى رفع يد الدولة عن التدخل في تسويق المحاصيل الزراعية ، ذلك يعنى عدم إلزام المنتجين ببيع محاصيلهم لجهة معينه ، ولكن يتم البيع وفق مستوى الأسعار الأعلى . ومن ثم ستتوقف أساليب التسويق الحكومية الحالية كالتسويق التعاونى والتسليم الإجبارى (القصب) .

وهذا لا يمنع أن تدخل الدولة مشترية وفقًا لأسعار السوق التنافسية ، لتوفير احتياجات معينه تراها الدولة سواء للمصانع أو للاستهلاك أو للتصدير .

وبالطبع ستكون هناك تقلبات كبيرة في الأسعار سواء أسعار الإنتاج أو الاستهلاك - خاصة في المراحل الأولى للتكيف الهيكلى - إذا لم يتم التحوط لها ستضر بالاقتصاد القومى. ومن ثم فلابد من جهة معينه تعمل على الحفاظ على حقوق المنتجين وتقوى جانب العرض ، وتقلل من تقلبات الأسعار .

والتعاونيات الزراعية هى المؤهلة للقيام بهذا الدور بعد تطويرها - حيث قانونها وهيكلها - للتوائم مع متطلبات التكيف الهيكلى . حيث تقوم التعاونيات بتجميع إنتاج صغار الزراع وتسويقه ، نيابة عنهم - تعاونيات تسويقية - بما يؤدى إلى حصولهم على أسعار مناسبة ، وحمايتهم من المضاربات ، كما تعمل على توفير السلع في السوق ومنع الاحتكار ، ومن ثم فائدة المستهلكين .

4- التكيف الهيكلى وتحرير مصادر الاستثمار والتمويل الزراعى :

بمعنى أن يتولى الزراع الحصول على الاستثمارات والمدخلات الزراعية بأساليبهم الخاصة، ونفس المعنى رفع يد الدولة عن إمداد القطاع الزراعى بالتمويل اللازم والمدعم .

حيث ستصبح أسعار فائدة القروض الزراعية هى أسعار السوق ، ذلك لأنه يجب أن يصاحب برامج الإصلاح الاقتصادى معدلات فائدة إيجابية تعكس الصورة الحقيقية لتكلفة رأس المال في الاقتصاد القومى . كما أن الآثار الإيجابية لمعدلات الفائدة الحقيقية هى من أمثلة التأثير المطلوب تحقيقه في الاقتصاد لتصويب الأسعار ، وهو ما تسعى إليه برامج التكيف الهيكلى .

وبالطبع سيعانى القطاع الزراعى في المراحل الأولى إذا لم يعمل فوراً على تنظيم أساليب توفير الاستثمار اللازم له . حيث سيتوقف البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعى عن مد القطاع الزراعى بالمدخلات والقروض الزراعية بالأسعار المدعمة ويصبح الإقراض بسعر الفائدة السائد في السوق .

وستتعدد مصادر تمويل القطاع الزراعى في ظل برامج التكيف الهيكلى لتشمل ، البنوك التجارية ، البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعى ، التمويل الذاتى ، التمويل التعاونى ، والمصادر الحكومية .

وسيظل من واجب الدولة تمويل الاستثمار الزراعى لعدم مقدرة باقى المصادر بمفردها القيام بالتمويل ، ذلك لحماية الزراعة من التدهور إذا ما توقفت الاستثمارات الحكومية التى تمثل الجزء الأكبر من الاستثمار في الزراعة .

أما فيما يتعلق بمستلزمات الإنتاج والتى ستترك للسوق الحرة ، فسيكون هناك تقلبات في أسعارها تحد منها التعاونيات الزراعية عند العمل على توفيرها للزراع .

جدول (4-3)

إجمالى الاستثمارات المنفذة في قطاع الزراعة والرى واستصلاح الأراضى

السنـــوات	القطاع العام		القطاع الخاص		الإجمالى	
	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪
92/91	1092.7	51.0	1050.0	49.0	2142.7	100
93/92	1495.6	65.2	800.0	34.8	2295.6	100
94/93	1706.9	51.9	1582.0	48.1	3288.9	100
95/94	1411.3	44.6	1750.0	55.4	3161.3	100
96/95	1250.0	33.4	2492.0	66.6	3742.0	100
97/96	1985.0	41.3	2826.0	58.7	4811.0	100
98/97	2735.0	40.0	4102.0	60.0	6837.0	100
99/98	3257.0	39.6	4969.0	60.4	8226.0	100
*2000/1999	–	–	–	–	–	–
*2001/2000	–	–	–	–	–	–
2002/2001	3211.9	35.5	5848.0	64.5	9059.9	100
2003/2002	2918.7	47.83	3183.3	52.17	6102.0	100

* بيانات غير متوفرة

المصدر : وزارة التخطيط – تقارير المتابعة السنوية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

5- التكيف الهيكلى وتحرير التجارة الخارجية :

في ظل برامج التكيف الهيكلى تصبح التجارة الخارجية للسلع الزراعية المصرية جزء من التجارة الدولية ، مع تأثر الزراعة بنظرية الميزة النسبية في التجارة بعد أن كانت تنتج في ظل حماية تجارية .

وتحرير قطاع التجارة الخارجية في السلع الزراعية – في ظل برامج التكيف الهيكلى – يعنى ، فتح باب الاستيراد والتصدير من السلع الزراعية ومستلزمات

الإنتاج الزراعى ، ودخول الزراعة في منافسة مع الدول الأكثر تقدمًا في السوق الدولية الزراعية ، والتعرض لسياسات الإغراق السعرى التى تتتبعها بعض التكتلات الاقتصادية وبعض الأقطار العالمية المتطورة في إنتاجها الزراعى .

كما يعنى تحرير قطاع التجارة الخارجية الخضوع لنظرية الميزة النسبية في التجارة الدولية وما يترتب عليها من إعادة منطقة استخدام الموارد وإعادة تخصيصها بما يؤثر على إنتاج العديد من السلع .

وضع هذا شأنه وتلك طبيعته يستلزم إعادة النظر في تعدد وتداخل الأجهزة المسئولة عن الصادرات الزراعية ، وهياكلها وإعادة صياغتها وتنظيمها بما يتمشى مع سياسة التحرير الاقتصادى ويقلل من حجم القوانين التى تصدر لتنظيم هذا القطاع وبما يؤدى لتنمية الصادرات الزراعية وليس إعاقتها .

إن تنمية الصادرات الزراعية يمكن على المدى المتوسط والطويل أن تؤدى دوراً هامًا في تطوير قطاع الزراعة ، وحسن تخصيص الموارد الزراعية ، ورفع قيمة معامل الاستثمار في القطاع ومن ثم تشجيع الاستثمار فيه وزيادته بما يؤدى إلى زيادة الإنتاج ورفع معدل الاكتفاء الذاتى .

ولكن سيظل للدولة دور رئيسي في حماية الإنتاج الزراعى المحلى أمام المنتجات الأجنبية الأكثر قدره على المنافسة ، أو السياسات العدائية والتى قد تلجأ إليها بعض الدول لإعاقة وتخريب قطاع الزراعة المصرى.

6- التكيف الهيكلى ودور المؤسسات الزراعية :

في ظل سياسة التحرير الاقتصادى لقطاع الزراعة ستجابه المؤسسات الزراعية بمستجدات ومتغيرات تختلف عن الأوضاع السابقة مما يستلزم تطوير مهام وأداء تلك المؤسسات .

ومن أهم تلك المؤسسات ، وزارة الزراعة وإداراتها المختلفة المنتشرة في كافة أرجاء القطاع الزراعى ، يلى ذلك التعاون الزراعى كمؤسسة شعبية ، ثم البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعى .

فبالنسبة لوزارة الزراعة وإداراتها المختلفة سيتحدد دورها في المجالات التالية :

- أنشطة البحوث والدراسات ، المتعلقة الزراعية الرأسية والأفقية ، وتطوير أساليب الزراعة ، فمازال المجال متسعًا أمام البحوث الزراعية لزيادة الإنتاجية ، وزيادة الرقعة المزروعة وحل العديد من المشاكل الزراعية المتعلقة بالإنتاج سواء ما يتعلق بالمحاصيل أو التربة أو المياه .
- إكثار البذور ، للحصول على التقاوى المنتقاة وطرحها للزراع للحفاظ على نوعية السلالات وعدم تدهور الصفات الوراثية ، مع العمل على نشر النوعيات والسلالات الجديدة والأكثر كفاءة والأعلى إنتاجية . وهذا الدور من أهم واجبات المؤسسات الزراعية في المرحلة الجديدة ، وتلك المؤسسات هى المؤهلة للقيام به – لما يتطلبه ذلك من تكنولوجيا وعلماء وتمويل ووقت – ، ذلك عن طريق تطوير نوعيات وسلالات المحاصيل المزروعة باستخدام أساليب عملية متطورة كالهندسة الوراثية وغيرها ، للحصول على سلالات ذات إنتاجية كبيرة خاصة في محاصيل مثل القمح والأرز والذرة.
- الإرشاد الزراعى ، حيث تتطلب التنمية نقل نتائج البحوث والمستجدات الزراعية إلى الزراع في الحقل وذلك بواسطة جهاز الإرشاد الزراعى الذى يجب أن يكون أكثر تطورًا وأكثر قدره من حيث الإمكانيات المادية والفنية والبشرية المتعلقة بأعداد المرشد الزراعى الكفء ، حتى يستطيع أن يؤدى الدور المنتظر منه في المرحلة المقبلة والذى يختلف كثيرًا عن ما يؤديه حاليًا .
- مراقبة مدخلات القطاع الزراعى ، (الدور الرقابى للأجهزة الزراعية) ، في ضوء تحرير قطاع الزراعة وحرية التعامل في مستلزمات الإنتاج ، ودخول القطاع الخاص في هذا النشاط فلابد من رقابة معينة على نوعية وكفاءة تلك المستلزمات وأول تلك المستلزمات التى يلزم رقابتها هى المبيدات ، حيث تعد المبيدات أنواع من السموم التى يلزم التأكد من نوعياتها والسماح باستخدامها ، ومن ثم وجب على المؤسسات الزراعية الحكومية أن تراقب تلك النوعيات ولا تسمح باستيراد أو تداول النوعيات المحظور استخدامها دوليًا .

- كذلك بالنسبة للبذور والأسمدة ، حيث يلـزم مراقبـة الـواردات وصلاحيتـها ، والجهات التى تقوم بإنتاجها .

وهناك جانب أساسي من جوانب الرقابة لا يأخذ حقه من الاهتمـام الكـافى مـن الجهات الحكومية التى يعد هذا الدور من أهم أدوارها ، ألا وهـو رقابـة الحـد مـن تلوث السلع الزراعية الغذائية ، وذلك عن طريق رقابـة الإنتـاج الزراعـى وخلـوه مـن التلوث وملائمته للاستهلاك ، ويتحقق ذلك عن طريق مراقبة الإنتاج بتحليـل عيناتـه على مستوى الحقل وفي الأسواق .

كذلك مراقبة تنفيذ القوانين والتشريعات الزراعية ، كالتشريعات التى تنظم الزراعـة في بعض المناطق ، وتشريعات الـرى والصـرف ، ومقاومـة الآفـات والأمـراض المتعلقـة بالثروة الحيوانية ، مما يهدف إلى حماية الإنتاج الزراعى بشقيه النباتى والحيوانى .

وبالنسبة للتعاون الزراعى ، فإن التكيف الهيكلى للقطاع الزراعى يستلزم إعـادة بناء هيكل الحركة التعاونية الزراعية ، وتغيير قانون التعاون بما يتلائم مع المعطيات الجديدة لمرحلة تحرير قطاع الزراعة ، بما يؤدى إلى تحقيق أهداف الزراع وإطـلاق حرية جمعياتهم بما يخدم مصالحهم الحقيقية كمنتجيـن ومسـتهلكين ، وبمـا يحقـق أهداف المجتمع أيضًا .

ومن المتوقـع أن يمـارس التعـاون دوره فـي توجيـه الإنتـاج الزراعـى وترشيـد استخدام الموارد سواء الطبيعية أو الاستثمارية ، وبذلـك تحـل الجمعيـة التعاونيـة محل أسلوب تنظيم الدورة الذى كان سائدًا .

وسيصبح القطـاع التعـاونى فـي منافسـة مـع القطـاع الخـاص لتوفـير التمويـل ومستلزمات الإنتاج بأساليب تعاونيـة لصغـار الـزراع حفاظًـا علـى مسـتوى الإنتـاج ومستوى معيشة الزراع . ومن ثم فلابد أن تبحث التعاونيات عـن أسـاليب تبادليـة أو تكاملية تساعدها في توفير احتياجاتها التمويلية .

وفي ظل برامـج التكيـف الـهيكلى ، وسياسـة السـوق الحـر واختفـاء أسـاليب التسويق الزراعى الحالية ستتحول سوق إلى سوق تنافسـية ، ونظـرًا لمـا يتصـف بـه الإنتاج الزراعى من خصائص ، فإن الجانب الأضعف المدى القصـير علـى الأقـل -

هو جانب الزراع . ومن ثم فلابد من العمل بأساليب تعاونية على تقوية جانب المنتجين في بيع محاصيلهم . وذلك عن طريق قيام التعاونيات بدورها التسويقي سواء في شكلها الحالى أو إنشاء تعاونيات متخصصة للتسويق الزراعى وسواء التسويق الداخلى أو الخارجى .

وفي تلك المرحلة أيضًا سيتغير دور البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعى ليصبح كالبنوك التجارية ، يمول القطاع الزراعى ولكن بأسعار الفائدة السائدة في السوق ، وسيتوقف دعم سعر الفائدة على القروض الزراعية . ومع تزايد دور القطاع الخاص والتعاونى في التعامل في مستلزمات الإنتاج الزراعى يتقلص في المقابل دور المقابل دور البنك .

مما سبق يتضح أن لبرامج التكيف الهيكلى في القطاع الزراعى جوانبها الإيجابية العددة ، وفي ذات الوقت لها نواحى سلبية خاصة في المدى القصير – مما يستلزم من الإجراءات ما يقلل ويوقف إلى الحد الأدنى تلك النواحى السلبية . كما أن دور الدولة في سيظل فعالاً ومؤثرًا .

المصادر

1- دكتور سعيد النجار – " قضايا وآراء – نحو استراتيجية للتنمية الزراعية " – جريدة الأهرام 1992/4/5 .

2- دكتور سعيد النجار – " استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادى " – دار الشروق 1991 – القاهرة .

3- محمود السيد نور – " الائتمان الزراعى في جمهورية مصر العربية " – الندوة القومية للسياسات الزراعية – القاهرة 1992 .

4- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة – " السياسات السعرية للسلع الزراعية في جمهورية مصر العربية " – الجزء الثانى – روما – 1991 .

5- وزارة الزراعة " ملامح استراتيجية وإنجازات قطاع الزراعة في الثمانينات " – مؤتمر استراتيجية الزراعة في التسعينات – 1992 .